قياس وتحليل فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2008

ا.م.د.صلاح مهدي عباس*

المستخلص :

تعرض الاقتصاد العراقي طيله العقود الثلاثة الماضيه لظروف اقتصاديه قاسيه جدا والتي تمثلت في الحروب والحصار الاقتصادي والتي كانت من نتائجها الاقتصاديه السلبيه تدهور في قدراته الانتاجيه.

ورافق ذلك التوسع الكبير في الاصدار النقدي حيث بلغ معدلات كبيره تجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للاسعار وتدهور في سعر صرف الدينار العراقي ونتج عن ذلك ان معدلات نمو الطلب الكلي كانت تفوق بكثير معدلات نمو العرض الكلي لذلك ظهرما يسمى بالاقتصاد الكلي فجوه فائض الطلب لما يعادل 590% من قيمه العرض الكلي ويوصي البحث بتحقيق التوازن عند مستوى الطلب الكلي وليس عند مستوى الدخل التوازني من خلال الموائمه بين مجموع عناصر الضخ والتسرب يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي واختفاء فجوه فائض الطلب .

Abstract

Measurement and Analysis of Excess Demand Gap in the Iraqi Economy for the Period 1980-2008

Over the past three decades, the Iraqi economy was exposed to very harsh economic conditions marked by wars and the economic blockade, the results of which were negative economic deterioration in the productive abilities.

An accompanying significant expansion of monetary issuance, which reached great rates exceeded the rates of GDP (gross domestic production) growth, led to a rise in the general level of prices and the deterioration in the Iraqi dinar exchange rate, and, resulted in the growth of a much highe
r total demand rates than the growth rates of the overall supply.

All these circumstances led to what is called macroeconomic excess demand gap for the equivalent of 590 of the total value of the offer.

The discussion recommends achieving an economic balance to overcome the excess demand gap through balancing the level of the total demand, not of the equilibrium level of income, through the harmonization of the total pumping and leakage elements

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2013/2/21

مقدمة

تعرض الاقتصاد العراقي طيلة العقود الثلاث الماضية لظروف اقتصادية قاسية جداً والتي تمثلت في الحروب والحصار الاقتصادي والتي كانت من نتائجها الاقتصادية السلبية تدهور في قدراتها الانتاجية والتي تمثلت في تراجع كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (انخفاض العرض الكلي الذي يمثل حاجة المجتمع من السلع والخدمات) .

ومن جانب آخر تعرض الاقتصاد العراقي الى التوسع الكبير في الاصدار النقدي حيث بلغ معدلات كبيرة تجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتدهور في سعر صرف الدينار العراقي ، وبلغت مستويات التضخم الى حد التضخم الجامح (في عقد التسعينيات) ، بحيث تجاوز معدلات التضخم التي تعرضت له المانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، واستمرت اثار التضخم الى الوقت الحاضر ونتج عن ذلك ان معدلات نمو الطلب الكلي كانت تفوق بكثير معدلات نمو العرض الكلي لذلك ظهرت مايسمى بالاقتصاد الكلي فجوة فائض الطلب الذي يحاول هذا البحث قياسها (اما معالجة هذه الفجوة فهي تحتاج الى حزمة من السياسات المالية والنقدية وكذلك التنموية للنهوض بالعرض الكلي والقضاء على هذه الفجوة فهي تقع خارج نطاق هذا البحث) .

فرضية البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر من فجوة فائض الطلب الناتجة عن كون نمو معدلات الطلب الكلي أكبر من نمو معدلات العرض الكلي بسبب ضعف القدرات الانتاجية للاقتصاد العراقي والعجز في إدارة موارده.

هدف البحث:

تحليل وقياس فجوة فائض الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي.

1. تحديد مستوى توازن الدخل والناتج:[1]

يتحدد مستوى توازن الدخل عندما يكون مقدار الانفاق الكلي (Aggregate expenditures مقدار الطلب الكلي) في السلع والخدمات يعادل مقدار الناتج المحلي الاجمالي GDP(العرض الكلي من السلع والخدمات)، فإذا كان مقدار ماينتج هو مقدار مايطلب فان الناتج عند هذا المستوى ويتحقق توازن الدخل.

وفيما يلي توضيح كيفية تحقيق توازن الدخل لإقتصاد مفتوح والذي اهم متغيرات الطلب الكلي فيه هي الانفاق الاستهلاكي العائليC، والانفاق الاستثماري I، والانفاق الحكوميG، والصادراتX والاستيراداتM. أما العرض الكلي فهو الناتج المحلي الاجمالي(GDPأوY) ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة (1).

$$Y=C+I+G+X-M \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ولما كان الدخل يمكن إستخدامه

$$Y=C+S+T \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبمقارنة (1) مع (2)

$$C+I+G+X-M = C+S+T \dots\dots\dots (3)$$

وبطرح C من طرفي المعادلة واعادة الترتيب المعادلتين ينتج

$$I+G+X=S+T+M \dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث يشير الطرف الايسر من المعادلة الى اجمالي الحقن في التيار الداخلي للدخل، والمتمثل في الاستثمار والانفاق الحكومي والصادرات، اما الطرف الايمن فيمثل اجمالي التسرب في التدفق الدائري للدخل والمتمثل بالادخار والضرائب والاستيراد ويتحقق التوازن عندما يتحقق التعادل بين طرف الحقن الكلي وطرف التسرب الكلي.

وان المعادلة الاولى تلقي الضوء على الدور الاساس للطلب الكلي في تحديد المستوى التوازني للدخل، في حين المعادلة4 توضح الاسباب التي تؤدي الى اختلال الطلب الكلي عن العرض الكلي،في جميع الحالات باستثناء حالة التوازن، ولكن التوازن هذا قد لايتحقق دائما فقد يزداد الطلب الكلي عن العرض الكلي اويحدث العكس، مما يؤدي الى حدوث تغييرات غير مرغوبة في المخزون السلعي. فاذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي مما يؤدي الى ما يعرف بالفجوة التضخمية واذا كان العكس يؤدي الى الفجوة الانكماشية. ولمعالجة هذه الفجوة لابد من خفض الطلب الكلي في حالة الفجوة التضخمية، ورفع الطلب الكلي في حالة الفجوة الانكماسية. وهذا ممكن ان يتم من خلال أي تغير في دالة الطلب الكلي كالتغير في دالة الاستهلاك العائلي او الحكومي او الاستثمار او الصادرات او الاستيرادات، حيث يتولد عن أي تغير في مكونات الطلب الكلي او في مستوى الضرائب يترتب عليه تغير في الدخل يساوي مقدار هذا التغير مضورب في قيمة

المضاعف بغض النظر عن مصدر هذا التغير. ويمكن توضيح الآلية التي يتم من خلالها معالجة الفجوة التضخمية (عند توفر طاقات وموارد انتاجية غير مستغلة).

فاذا كان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي، وتوقع رجال الاعمال استمرار هذه الزيادة في المستقبل سوف يدفعهم هذا الى زيادة الاسعار والانتاج وهذا يؤدي الى زيادة الدخول والمدخرات و زيادة الطلب على المنتجات المحلية والاجنبية(أي زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات لزيادة الطلب المحلي)، وارتفاع الحصيلة الضريبية لأرتفاع الدخول وتستمر هذه العملية الى ان يتم التعادل بين تيار الضخ وتيار التسرب .

اما في حالة كون العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي(حدوث فجوة انكماشية). مما يترتب عليه تراكم في المخزون السلعي ويعمل المنتجون على خفض الانتاج وخفض الاسعار وهذا يؤدي الى خفض الدخول والمدخرات والطلب على المنتجات المحلية والاجنبية وانخفاض الحصيلة الضريبة وتستمر هذه العملية الى ان يتعادل تيار الضخ الى الدخل مع تيار التسرب من الدخل .

2. تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للأقتصاد العراقي:

سيتم في هذا المبحث دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بتوازن الدخل خلال الفترة 1980 _ 2008 (بالاعتماد على البيانات في الملحق الاحصائي وبالاسعار الجارية).

1.2 تطور الناتج المحلي الاجمالي:

يعد الناتج المحلي الاجمالي المعبر الدقيق عن مستوى النشاط الاقتصادي في البلد ومدى قدرة المجتمع عن استغلال الموارد الانتاجية المتاحة له الاستغلال الامثل لذا يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج معيار للتمييز بين الدول النامية والمتقدمة (باستثناء الدول النفطية).

يظهر الملحق الاحصائي ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ 15948.4 مليون دينار سنة 1980 ارتفع الى 129852309.4مليون دينارخلال سنة 2008 محققا معدل نمو مركب بلغ 49.5% خلال فترة البحث كما هو موضح من خلال الجدول (1)، الا ان مسيرة تط وره لم تكن على وتيرة واحدة حيث شهد انخفاض ملموسا خلال فترة الثمانينات محققا معدل نمو مركب بلغ 10.3 %، وهذه يرجع كما هو معروف الى تأثير الحرب العراقية الايرانية والتي كان من ابرز نتائجها توقف تصدير النفط العراقي عبر الخليج العربي وسوريا وبقى منفذ واحد

جدول (1)

معدل النمو المركب لبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي.

المتغير المدة	2008-80	90-80	2000-91	2008-2001
الاستهلاك العائي	48.4	17.1	88.5	26.6
الناتج المحلي الاجمالي	49.5	10.3	114.3	25.1
الادخار	51.9	-2.5	214.0	15.5
الاستثمار	41.1	0.64	96.6	39.4
الاستيرادات	53.7	-3.9	297.5	10.5
الضرائب	41.1	7.6	127.5	31.8
الانفاق الحكومي	47.3	7.5	133.5	25.2
الصادرات	57.5	-2.5	380.7	14.5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الاحصائي.

للعراق عن طريق تركيا بحيث انخفضت صادرات العرق من 3.6 مليون برميل قبل الحرب الى 600 الف برميل يوميا، بينما دخل العراق الحرب بفوائض نفطية تقارب 40 مليار دولار ، وقد استنفذة عند نهاية سنة 1983 ،ولجأ العراق الى الاعتماد على القروض الاجنبية حتى بلغت 82 مليار دولار عند انتهاء الحرب (د.احمد،2011 ص 10)[3] .

اما في فترة التسعينات فقد كانت ظروف الاقتصاد العراقي أسوأ من مدة الثمانينات حيث تعرض الاقتصاد العراقي الى حصار اقتصادي قاس (امتدت آثاره الى الوقت الحاضر) ساهم في تدمير مقدرات الاقتصاد العراقي التي صمدت بوجه الحرب العراقية الايرانية ، وكان الحصار على العراق لغاية 1996 وبعد هذه السنة تم التوصل الى اتفاق مع الامم المتحدة والذي عرف بالنفط مقابل الغذاء وفيه تم السماح للعراق بتصدير النفط على ان تحفظ ايرادات العراق في صندوق تابع للأمم المتحدة (صندوق تنمية العراق). مما اسهم ذلك في رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي لهذا نجده قد حقق معدل نمو مركب كبير بلغ 114.3% (وذلك لأنخفاض سنة الاساس 1991) ، اما الفترة الثالثة فهي بعد سنة 2001 والتي شهدت احتلال العراق في سنة 2003، وما رافق ذلك من اعمال تخريب وتدمير للبنية التحتية وتعطيل فروع واسعة من الاقتصاد العراقي عن العمل اما بسبب التخريب او بسماح الاستيراد بدون ضوابط تحمي هذه القطاعات مما جعلها عاجزة عن المنافسة مع المنتجات الاجنبية المماثلة مما اسهم في الضرر الكبير بالقطاعات الانتاجية في

الاقتصاد ، وجعل الاقتصاد العراقي يعتمد بصور رئيسة على تصدير النفط الخام والذي أخذ يستعيد قدراته التصديرية لهذا حقق الناتج معدل نمو مركب بلغ 25% خلال هذه الفترة كما هو موضح في جدول (1).

بحيث انخفض الدخل الشهري الحقيقي للفرد العراقي في سنة 1993 الى اقل من الدخل الشهري للعمال غير الماهرين الذين يعملون في الزراعة في الهند التي هي من افقر بلدان العالم.[2]

2.2- تطور الاستهلاك العائلي :

يمثل الاستهلاك العائلي نسبة مهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث 39.7% محققا معدل نمو مركب بلغ 48.5% كما هو موضح من خلال الجدولين (1,2) وقد بلغ 3601.9مليون دينار سنة 1980 ارتفع الى 4901355.7 مليون دينار سنة 2008 كما هو موضح من خلال الملحق الاحصائي، ولم يكن مساهمة هذا المؤشر على وتيرة واحدة إذ بلغت نسبة اسهامه 49.5% خلال مدة الثمانينيات وهذا ناتج عن التحسن في المستوى المعاشي للفرد العراقي ولاسيما بعد التحسن في رواتب الموظفين واستقرار سعر صرف العملة والمستوى العام للأسعار،استطاع المواطن العراقي من اشباع الكثير من حاجاته المادية وقد كانت مدة التسعينيات تعد الاسوأ بالنسبة للمواطن العراقي حيث شهد الحصار الاقتصادي والارتفاع الكبير في الرقم القياسي للاسعار مما حرم المستهلك من اشباع الكثير من حاجاته المادية الى حد وصل به التقنين في حاجاته الضرورية والاعتماد الرئيسي على البطاقة التموينية وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 27% كما هو موضح من خلال جدول (2).

اما المدة الاخيرة فهي مابعد 2001 حيث شهد تحسن في المستوى المعاشي للفرد نتيجة التحسن في دخل اغلب المواطنين والاستقرار في سعر الصرف ورفع الحصار الاقتصادي مما وفر سلع مختلفة وباسعارمناسبة في السوق(وان كانت ذات جودة دون المستوى) مكنت المستهلك العراقي من اشباع الكثير من احتياجاته التي قد حرم منها في وقت الحصار وهذا مما رفع اسهام الاستهلاك العائلي الى 42.6% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (2)

متوسط نسبة مساهمة بعض الموشرات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.

المتغير المدة	2008-80	90-80	2000-91	2008-2001
الصادرات	70.1	21.8	81.2	67.6
الادخار	12.4	16.3	26.7	*17.14
الاستهلاك العائلي	39.7	49.5	27	42.6
الاستثمار	12	25.6	2.9	14.0
الاستيرادات	54.9	25.8	57	54.5
الضرائب	1.4	3.9	1.03	0.15
الانفاق الحكومي	20.7	25.6	13.4	22.3

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الاحصائي.

* الى سنة 2006 .

3.2 تطور الصادرات:

يظهر ملحق رقم (1) ان قيمة الصادرات العراقية 10012.4 مليون دينار سنة 1980 ارتفعت الى 79028558.7 مليون دينار سنة 2008 وقد حققت اقل قيمة لها سنة 1993 اذ بلغت 243 مليون دينار سنة 1993 محققا معدل نمو مركب بلغ 57.5% خلال مدة البحث كما هو موضح من خلال جدول رقم(1) وتحتل الصادرات النفطية غالبية الصادرات لهذا فان التغير في قيمتها ينعكس على قيمة الصادرات الاجمالية بصورة كبيرة ، وقد بلغت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي 70.1% خلال مدة البحث وهي نسبة كبيرة جدا تكشف عن ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي. الا ان هذه المساهمة لم تكن على وتيرة واحدة خلال مدة البحث فخلال المدة80-90 انخفضت مساهمتها الى 21.8% وهذا سببه تراجع الصادرات النفطية نتيجة الحرب التي ترتب عليها غلق منافذ التصدير عبر الخليج و سوريا.

أما المدة الثانية1991-2000 إذ شهدت تصاعد نسبة مساهمة الصادرات في الناتج إذ بلغت 81.2% وهي المدة التي مرَّ فيها الاقتصاد العراقي بمرحلتين الاولى مدة الحصار الاقتصادي التام والذي إمتد الى 1996 أماالمرحلة الثانية جاءت بعد توصل العراق مع منظمة الامم المتحدة الى اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1996 التي سمحت بتصدير حصة من النفط مقابل استيراد الغذاء والدواء وبعض المواد الضرورية وهذا ما رفع من حصة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

أما المدة 2001- 2008 فقد إنخفضت هذه النسبة الى 67.6% وهذا يعكس التحسن النسبي في انتاج بقية القطاعات الاقتصادية مقارنة مع المدة السابقة.

3.3 تطور الاستثمار:

يعد الاستثمار المحرك الرئيس لعملية التنمية والصورة التي تعكس واقع الاقتصاد، بلغ الانفاق الاستثماري 3807.2 سنة 1980 ارتفع الى 23240539.1مليون دينار سنة 2008 محققا معدل نمو مركب بلغ 41.1% وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 12% خلال فترة البحث (كما موضح من خلال الجدولين(1.2) .

وان مسيرة تطور الاستثمار لم تكن على وتيرة واحدة حيث بلغت نسبة مساهمته خلال المدة 80-1990 (25.6%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع بقية النسب التي حققها في الفترات المختلفة(رغم ضروف الحرب)، وهذا يعكس قدرة الاقتصاد العراقي والامكانيات الكبيرة التي يتمتع بها وكذلك السياسات الاقتصادية في تلك الفترة التي اعطت اهمية الى الاستثمار بعتبارة المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية.

أما خلال المدة 91-2000 فقد بلغت نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج 2.9% وهذا يرجع الى الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالحصار الاقتصادي الذي منع الصادرات والاستيرادات وتجميد الارصدة في الخارج فضلا عما نتج من تدمير للبنية التحتية للاقتصاد العراقي بسبب الحرب مما جعل مساهمته منخفضة جدا في الناتج المحلي الاجمالي،

في حين بلغت نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي14% خلال المدة 2001-2008 (كما موضح من خلال الجدول 2) وهي نسبة لازالت منخفضة قياسا الى اماكنيات الاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الكبير في عملية التنمية الاقتصادية.

3.4 تطور الاستيرادات:

بلغت قيمة الاستيرادات 4977.6 مليون دينار سنة1980 ارتفعت الى 48249768.6 مليون دينار سنة2008 محققة معدل نمو مركب بلغ 53.7% وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 54.9% كما هو موضح من خلال الجدولين (2,1) خلال فترة البحث وهذه يعكس مقدار الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على الخارج وبالتالي مقدارالتسرب الكبيرة في دورة الدخل نحو الخارج، مما يسبب انخفاض قيمة المضاعف للاقتصاد العراقي ، وان ارتفاع مساهمة الصادرات والاستيرادات في الناتج يعكس مقدار انكشاف الاقتصاد العراقي على الخارج.

الا ان تطور الاستيرادات لم يكن على وتيرة واحدة بلغت نسبة مساهمتها 25.8% في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة كما هو موضح من خلال الجدول(2). وهذه يعكس التحسن في اداء الاقتصاد العراقي وقدرته على تلبية السوق ولاسيما ان فترة السبعينات قد شهدت استثمارات كبيرة في مختلف القطاعات أضهرت آثارها خلال فترة الثمانينات.

اما خلال الفترتين 91-2000 و2001-2008 فقد كانت من الفترات الصعبة على الاقتصاد العراقي والتي شهدت حربين مدمرتين وحصار اقتصادي قاسي انهك الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاعات الانتاجية، مما جعل الاعتماد الكبير على الخارج في سد الاحتياجات المختلفة للأقتصاد العراقي ولهذا حققت الاستيرادت نسب مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت57% خلال المدة 91-2000 انخفضت الى54.3% خلال المدة 2001-2008كما هو موضح من خلال الجدول (2).

5.2: الانفاق الحكومي:

بلغ الانفاق الحكومي 2451.2مليون دينارسنة1980 أرتفع الى 26139166مليون دينار سنة 2008محققا معدل نمومركب بلغ 47.3% وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 20.7% خلال فترة البحث (كما موضح من خلال الملحق الاحصائي والجدولي 1و2).

أن نسبة مساهمة الانفاق الحكومي في الناتج تعكس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،وهذا الدور أختلف خلال فترة البحث حسب المرحلة التي مرة بها العراق فنجد هذه النسبة بلغت25.6% خلال فترة الثمانينيات حيث ساهمت الدولة بدور نشط في عملية الأنفاق ولا سيما في مجال الخدمات كالصحة والتعليم ودعم السلع الظرورية للمواطن ودعم القطاعين الزراعي والصناعي ،الا أن الظروف الأقتصادية خلال التسعينات قد تغيرة بسبب الحصار الأقتصادي فنجد دور الدولة أنحسر، ولهذا نسبة مساهمة الانفاق الحكومي أنخفض الى 13.4% ،الأن دور الدولة أخذ يأخذ دور أكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة 2001_2003لهذا نجد نسبة الانفاق الحكومي بلغت 22.3% (كما هو موضح من خلال جدول 2).

وقد مثلت البطاقة التموينية والرواتب والتقاعد بحدود 50% من الانفاق الجاري في الموازنة العامة وحوالي 40% من الانفاق الكلي فيها(د.كمال ،ص14)[4] .

6.2: تطورا لادخار:

بلغة قيمة الادخار 9389 مليون دينار سنة 1980 أرتفعت الى19119446.4 مليون سنة 2006(كما هو موضح من خلال الملحق الاحصائي) محققا معدل معدل نمو كبيربلغ 51.9% وقد بلغت نسبة أسهامة في الناتج المحلي الاجمالي 12.4%(كما هو موضح من خلال الجدولين1و2).

وتعد هذه النسبة متواضعة مقارنة مع أهمية هذا المتغيرودورة في دعم الاقتصاد باعتبارة الممول الرئيس للاستثمار من جهة ، ودورة في التأثير على سعر الفائدة . وقد بلغت أعلى مساهمة له في الناتج المحلي الأجمالي 26.7% خلال الفترة 1991_2000 الا أن هذه النسبة أنخفضت الى 17.14% خلال الفترة2001_2006 للظروف الأستثنائية التي مرة بها الاقتصاد العراقي، والمتمثلة بالاحتلال وتدمير واسع للبنية التحتية له.

7.2:الضرائب:

بلغت قيمة الضرائب 504.7مليون دينار سنة 1980 أرتفعت الى 17780664.9مليون دينار سنة 2008(كما هو موضح من خلال الملحق الاحصائي) محققا معدل نمو مركب بلغ 41.1% وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 1.4% وضلت هذه النسبة منخفضة خلال فترة البحث حيث لم تتجاوز 4% (كما هو موضح من خلال الجدولين 1و2).وهذا يرجع الى السياسات المالية التي اتبعتها الدولة منذ أن بدأت أيرادات النفط تشكل أهمية واضحة في أيرادات الدولة والانفاق الحكومي وبالتالي عدم أعتمادها على متغيرالضرائب في تمويل الانفاق الحكومي ،اذ لم تشكل العوائد العوائد الضريبية نسبة 1%من اجمالي عوائد الموازنة (د.كمال ،ص12)[5] .

3 .التحليل القياسي للنموذج:

يتضمن هذا المبحث تقدير وتحليل الدوال الخاصة بالنموذج، وقد تم أستخدام صيغ مختلفة من الدوال الرياضية وكانت الصيغة الخطية أفضل الصيغ المقدرة من حيث قيم المعلمات واشارتها الجبرية واتفاقها مع منطق النظرية الاقتصادية ،وكذلك اجتيازها لاختبارات المرحلة الاولى أختباري tوFوعند مستوى معنوية 5%، وأظهرت نتائج التقديرقوة تفسيرية عالية للنموذج وفقا لمعامل التحديد R^2 اذ تجاوز 90%في أغلب النماذج المقدرة .كما اجتازت النماذج المقدرة .كما اجتازة النماذج أختبارات المرحلة الثانية الاختبارات القياسية اختبار دوربن واتسن D.W اى خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي ،وكذلك اختبارKillen اي خلو النماذج من مشكلة التعدد الخطي ، عند مستوى معنوية 5%، وتم أستخدام المغيرات الصورية dummy variable[6] في بعض النماذج المقدرة وذلك لاستبعاد تأثير الحرب والحصار الاقتصادي عن النماذج المقدرة من خلال اعطاء صفر لسنوات الحرب والحصار وواحد للسنوات الاخرى وقد كان تأثير المتغير الوهمي على الحد الثاني للدوال المقدرة.

1.3:تحليل دالة الاستهلاك العائلي:

$$C=140913+0.292y+11683801D_{2004:2008}$$

$$t \quad 0.29 \qquad 12.83 \qquad 6.03$$

$$R^2=0.977 \quad R^{-2}=0.975 \quad F=541.109 \quad D.W=2.09 \text{ Corr Y and D } =0.834$$

تسير دالة الاستهلاك العائلي الى العلاقة الطردية بين الانفاق الاستهلاكي العائلي c و الناتج المحلي الاجمالي y، حيث عند زيادة y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة C بمقدار 0.292وحدة (مع بقاء جميع العوامل الاخرى ثابته) وان المقدار 0.292 يمثل الميل المدي للاستهلاك (انخفاض هذا الرقم بسبب استخدام بيانات الناتج المحلي الاجمالي وليس الدخل الفردي القابل للتصرف) وانخفاض هذا الموشر يعود الى انخفاض مساهمة الانفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت 39.7% خلال فترة (البحث كما مرة في البحث الثاني) .

وان الدالة قد شهدت تغيرا هيكليا موجبا رصدة معلمةالمتغير الوهمي $D_{2004:2008}$ وهذا يرجع الى رفع الحصار الاقتصادي وتحسن المستوى المعاشي لعموم المواطنين مقارنة بالفترة السابقة ، وتوفر سلع مختلفة في السوق وبأسعار مناسبة نتيجة الاستيراد الواسع للسلع الاستهلاكية بعد تخفيض التعريفة الكمركية واتباع نظام السوق.

2.3:تحليل دالة الاستثمار :

$$I=-650557+0.152y$$

[

$$t \quad -1.43 \qquad 11.88$$

$$R^2=0.839 \quad R^{-2}=0.833$$

$$F=141.02 \quad D.W=2.11$$

تشير الدالة الى العلامة الطردية بين الاستثمار I والناتج المحلي الاجمالي y ، وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يمثل فيه الانفاق الاستثماري الحكومي غالبية الاستثمار ، والذي يعتمد بالدرجة الاساس على أيرادات الدولة من العملة الصعبة الناتج عن تصدير النفط الذي يمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي . حيث عند تغير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير I بمقدار 0.152 وحدة (مع بقاء العوامل الاخرى الثابته). وهذه نسبة تعد منخفضة دون مستوى الطموح بالنسبة الى امكانيات الاقتصاد العراقي .وهذا يرجع الى الظروف غير الطبيعية التي مرة بها الاقتصاد العراقي (خلال فترة البحث) والتي تمثلت في الحروب والحصار والاحتلال والتي لم تعطي الفرصة الكافية لتخصيص نسبة أكبر من الناتج الى الاستثمار .

3.3: تحليل دالة الانفاق الحكومي :

$$G=-78658+0.211Y$$

t -0.23 23.33

$R^2=0.953$ $R^{-2}=0.951$

F=544.15 D.W=1.56

تشير دالة الانفاق الحكومي G الى العلاقة الطردية بين G والناتج المحلي الاجمالي Y ، حيث عند تغيرY بمقدار وحدة واحدة يؤ دي الى تغير G بمقدار 0.211 (مع بقاء العوامل الاخرى ثابته) ،وهذه علاقة طبيعية في الاقتصاد العراقي الذي تهيمن الدولة على غالبية الناتج المتحقق والمتأتي من القطاع العام وتصدير النفط الخام ، لذا فأن مقدار الناتج يكون مقياس لمدى قدرة الدولة على الانفاق.

4.3:تحليل دالة الصادرات:

$$Y=140846+0.494Y+11535996D_{1998:2008}$$

t - 0.23 21.03 7.42

R^2= 0.985 R^{-2}=0.984 F=864.88 D.W=2.46 COOR Yand D =0.856

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الصادرات X والناتج المحلي الاجمالي Y حيث عند تغير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير X بمقدار 0.494 وحدة (مع بقاء العوامل الاخرى ثابته) وهي نسبة مرتفعة تعبر عن العلامة القوية بين المتغيرين وهذا ما يعكسه معامل الحديد المرتفعةR^2، وهذه الحالة تعد منطقية بالاقتصاد العراقي للمساهمة المرتفعة للصادرات في قيمة الناتج ،والتي بلغت 70.1% وأن الدالة شهدت تغيرا هيكليا موجبا بلغ 11535996 رصدته مصلحة المتغير الوهمي $D_{98:2008}$ وهذا ناتج عن التغير في قيمة الصادرات العراقية (النفطية) ، وذلك بعد تطبيق مذكرة التفاهم وكذلك أرتفاع في قيمة الصادرات بعد سنة 2003 .

3.5: تحليل دالة الاستيرادات:

$$M= 376933+0.223Y+18247026D_{99:2008}$$

t 0.39 5.7 6089

R= 0.935 R = 0.931 F= 188.52 D.W = 1.49 CorrY and D= 0.904

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الاستيرادات M والناتج المحلي الاجمالي Y ، حيث عند تغيير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير M بمقدار 0.223 وحدة (مع بقاء العوامل الاخرى ثابته) وهذه المسألة تعد طبيعية

لانy يعد الممول الرئيس الى M . وان الدالة قد شهدت تغيرا هيكليا موجبا رصده معلمة المتغير الوهمي $D_{99.2008}$ بلغ 18247026 وهذا ناتج عن توقيع مذكرة التفاهم في سنة 1996 والتي بدأت أثارها تظهر في سنة 1999 وكذلك التوسع الكبير في الاستيرادات بعد سنة 2003 .

6.3 : تحليل دالة الادخار :

$$S = -123173+0.279Y – 5223194D_{2002:2006}$$

t - 0.34 12.75 -4.52

R = 0.899 R = 0.891 F = 107.13 D.W = 1.73 CorrY and D = 0.466

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الادخار S والناتج المحلي الاجمالي Y وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث الادخار مصدره الدخل والذي يمكن تقسيمه بين الاستهلاك والادخار وكلما كان الدخل كبيرامكن من تغطية الانفاق الاستهلاكي بحيث يبقى منه جزء يوجه الى الادخار.

توضح الدالة ان التغير في Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيرS بمقدار 0.279 (مع بقاء الاشياء الاخرى ثابته) وهذه بالحقيقة نسبة منخفضة تعبر من انخفاض الدخل بحيث الذي يوجه الى الادخار ، جزء قليل واغلب الدخل يوجه نحو الاستهلاك ، أي ان المواطن لا زال لم يشبع غالبية أحتياجاته الاستهلاكية ، وان الدالة شهدة تغيرا هيكليا سالبا" بلغ 5223194- رصده معلمة المتغير الوهمي $D_{2002:2006}$.

7.3 :تحليل دالة الضرائب:

$$T = -46129 + 0.0162\ Y$$

$$t - 1.85 \qquad 24.71$$

$$R^2 = 0.958 \qquad R^{-2} = 0.956 \quad F = 610.49 \quad D.W = 1.39$$

تشير الدالة الى العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي Y والضرائب T حيث يعتبر Y الوعاء الحقيقي للضرائب ، وان تغيير Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير T بمقدار0.0162 وحدة مع ابقاء العوامل الاخرى على حالها) وهي نسبة منخفضة ،تعكس أنخفاض مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الا جمالي ، وذلك لاعتماد الدولة على أيرادات الصادرات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي.

4.تقدير فجوة فائض الطلب:

1.4 :تقدير الطلب الكلي:

من خلال معادلة الطلب الكلي الاتية يمكن تقدير الطلب الكلي وكالاتي:

$$Y=C+I+G+X-M$$
$$Y=11824714+0.292Y-650557+0.152Y-78658$$
$$=+0.211y+11395150+0.494Y-18623959-0.223Y$$
$$=3866690+0.926Y$$
$$Y-0.926y=3866690$$
$$Y = \frac{3866690}{0.074}$$
$$= 52252567.57$$

مليون دينار مقدار الطلب الكلي .

2.4 تقدير الدخل التوازني:

يتحقق الدخل التوازني عندما يتعادل أجمالي الضخ في التيار الدائري للدخل ، مع أجمالي التسرب من التدفق الدائري للدخل أي:

$$I+G+X=S+M+T$$
$$-650557+0.152Y- 78658+0.211Y+11395150+0.494Y$$
$$=-5346367+0.279Y+18623959+0.223Y-46129+0.0162Y$$
$$10665935+0.857Y=13231463+0.5182Y$$
$$0.857Y-0.5182Y=13231463-10665935$$
$$0.3388Y=2565528$$
$$Y=\frac{2565528}{0.3388}$$
$$Y=7572396.694$$

مليون دينار مقدار الدخل التوازني

وعند مقارنة الدخل التوازني مع الطلب الكلي في الاقتصاد يمكن تحديد مقدار فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي

$$52252567.57 - 7572396.694 = 44680170.88$$

مليون دينار مقدار فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي .والتي تمثل 5.96 ضعف في قيمة الصرف الكلي ،وهذا يعكس ضخامة فجوة فائض الطلب التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

3.4:تقدير الضخ التوازني في الاقتصاد:

لتقدير أجمالي الضخ التوازني أي مجموع قيمة الاستثمار والانفاق الحكومي والصادرات نستعين بالمعادلة الاتية:

$$Y=I+G+X$$
$$=-650557+0.152Y-78658+0.211Y+11395150+0.494Y$$
$$Y=10665935+0.857Y$$
$$Y-0.857Y=10665935$$
$$0.143$$

مليون دينار مقدار الضخ التوازني في الاقتصاد . = 74586958.04

4.4 :تقدير التسرب التوازني :

لتقدير اجمالي التسرب أي مجموع الادخار والاستيرادات والضرائب وهذا يمكن حسابة من خلال المعادلة الاتية :

$$Y= S+M+T$$
$$Y=-5346367+0.279Y+18623959+0.223Y-46129+0.0162Y$$
$$Y=13231463+0.5182Y$$
$$Y- 0.5182Y=13231463$$
$$Y=13231463$$

$$0.4818$$
$$=27462563.3$$

مليون دينار مقدار النسوب الكلي في الاقتصاد .

وعند مقارنة مقدارالضخ مع مقدار التسرب نجد ان الضخ أكبر من التسرب :

$$74586958.04-27462563.3=47124394.74$$

مليون دينار فائض الضخ والذي مثل 17.6% في قيمة التسرب وهذا يعكس مقدار فجوة فائض الطلب الذي يتعرض لها الاقتصاد العراقي .

5.4 :التوازن في الاقتصاد :

ولتحقيق التوازن في الاقتصاد العراقي بحيث يكون العرض الكلي معادلا للطلب الكلي هنالك خيارين.

الاول:تحقيق التوازن عند مستوى الدخل التوازني والبالغ (7572396.694) مليون دينار.

الثاني: تحقيق التوازن عند مستوى الطلب الكلي والبالغ (52252567.57) مليون دينار.

والخيارين يتم تحقيقها من خلال تقدير مفردات الضخ والتسرب في الاقتصاد وهذا ما سيتم مناقشته في الفقرات الاتية.

1.5.4: الخيار الاول:

سيتم في هذا الخيار محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي (العرض يساوي الطلب) عند مستوى للدخل قدره (7572396.694) مليون دينار أي جعل مجموع الضخ يساوي مجموع التسرب بحيث يتحقق عنده الدخل التوازني وكالاتي :-

أولا : تحديد مفردات الضخ التوازني :

تحديد الاستثمار التوازني

$$I=-650557+0.152(7572396.694)=500447.975$$

تحديد الانفاق الحكومي

$$G=-78658+0.211(7572396.694)=1519117.702$$

تحديد الصادرات التوازانية.

$$X=11393150+0.494(7572396.694)=15135913.97$$
$$17155478.97$$

مليون دينار مجموع الضخ التوازني

وعند مقارنة مفردات الضخ التوازنية مع مفردات سنة 2008 ، يمكن تحديد مقدار الفجوة بين مجموع الضخ التوازني ومجموع مفردات الضخ لسنة 2008 وكالاتي :

مفردة الضخ لسنة 2008- مفردة الضخ التوازنية.

I=2340539.1-500447.2972=22740091.82

G=26139166-1519117.702=2460048.3

X=79028558.7-15135913.77=63892644.73

111252784.9

مليون دينار مجموع فائض الضخ لسنة 2008 من مجموع مفردات الضخ التوازنية .

ثانيا:تحديد مفردات التسرب التوازنية:

تحديد الادخار التوازني

S=-5346367+0.279(7572396.694)=-3233668.322

تحديد الاستيرادات التوازنية

M=18623959+0.223(7572396.694)=20312603.46

T=-46129+0.0162(7572396.694)=76543.83

17155478.97مليون دينار مقدار التسرب التوازني .

وعند مقارنة مفردات التسرب التوازنية مع مفردات النسوب لسنة 2008 يمكن تحديد مقدار الفجوة بين مجموع مفردات النسوب التوازنية ومجموع مفردات النسوب لسنة 2008 .

S=19119446.4-(-323368.3)=19442814.7

M=48249768.6-20312603.46=27937165.14

T=2398214.7-76543.83=231670.87

49701650.71

مليون دينار فائض التسرب لسنة 2008 مقارنة مع مجموع التسرب التوازنية.

وعند مقارنة أ جمالي التسرب التوازنية والبالغة(17155478.97) مليون دينار مع أجمالي التسوب لسنة 2008 والبالغة(69767429.7) مليون دينار نجدها تشكل 24.6% فقط. في حين أن أجمالي الضخ التوازني تمثل 13.4% من أجمالي الضخ لسنة 2008 والبالغة (128408263.8) مليون دينار.

لذا فان هذا الخيار المتمثل بتحقيق التوازني عند مستوى الدخل التوازني والبالغة (7572396.694) مليون دينار يعتبر خيار غير عملي في الوقت الحاضر لانه يترتب عليه ضغط للنفقات على مستوى الاقتصاد بصورة كبيرة جدا يترتب عليها أثار أقتصادية وأجتماعية صعبة أكثر ضررا من بقاء فجوة فائض الطلب .

2.5.4 : الخيار الثاني :

تحقيق التوازن عند مستوى الطلب الكلي والبالغ (52252567.57) مليون دينار، ولتحقيق هذا الخيار لابد من تحديد مفردات الضخ والتسرب التوازنيين وكالاتي:

أولا: تحديد مفردات الضخ التوازنية

I=-650557+0.152(52252567.57)=7291833.271

مليون دينار مقدار الاستثمار التوازني.

G=-78658+0.211(5225267.57)=10946633.76

مليون دينار مقدار الانفاق الحكومي التوازني .

X=11395150+0.494(52252567.57)=37207918.38

مليون دينار مقدار الصادرات التوازنية.

وبلغ (55446385.41) مليون دينار مجموع عناصر (I,G,X) الضخ التوازنية. وعند مقارنة مفردات الضخ التوازنية مع مفردات سنة 2008 يمكن تحديد مقدار الفجوة بين مفردات الضخ التوازني ومفردات الضخ لسنة2008 وكالاتي :

X=79028558.7-37207918.38=4182064.032

مليون دينار مقدار فائض X لسنة 2008 عن X التوازني وان هذا الفائض يمثل 52.9% من من قيمة X لسنة 2008.

I=23240539.1-7291833.271=15948705.83

مليون دينار فائض I لسنة 2008 عن I التوازني وهو يمثل 68.6% من قيمة استثمار سنة2008.

G=26139166-10946633.76=15192532.24

مليون دينار مقدار فائض G لسنة 2008 عن قيمة G التوازنية وان قيمة الفائض تمثل 58.1% من قيمتها لسنة 2008. وعند مقارنة مجموع عناصر الضخ التوازنية (I+G+X) والبالغة (128408263.8) مليون دينار نجدها تمثل 43.2% .وهذا يعني يجب خفض مجموع الضخ لسنة 2008 ليصبح مساوي الى مجموع عناصر الضخ التوازنية ، ولكن هذا لا يعني خفض كل عناصر الضخ بنفس النسبة (وانما أن يكون مجموع الضخ يساوي مجموع الضخ التوازني)، حيث من الضروري الابقاء على معدلات الاستثمار أو زيادته وان يوجه الى القطاعات الانتاجية وبنسبة أكثر وذلك لخلق سلع وخدمات تساعد في أشباع جزء من الطلب الكلي .

ثانيا: تحديد مفردات التسرب التوازنية:

اما مفردات التسرب التوازنية الملائمة لمستوى الطلب الكلي فيمكن تحديدها كالاتي:

1- تحديد الادخار التوازني :

مليون دينار S=-5346367+0.271(52252567.57)=9232099.352

2-تحديد الاستيرادات التوازنية

مليون دينار M=18623959+0.223(52252567.57)=30276281.57

3-تحديد الضرائب التوازنية

مليون دينار T=-46129+0.0162(5225267.57)=800362.5946

اما مجموع عناصر التسرب فتلبغ (40308743.52) مليون دينار والملاحظ ان عناصر التسرب التوازنية هي أقل من عناصر الضخ (وهذا يعد شى طبيعي لان الدوال القياسية لاتعكس الواقع مئة بالمئة وأن هذا الفرق يعود الى وجود عوامل لم تاخذ في توصيف الدوال ولكن الدوال المقدرة كانت تقترب من الواقع بدرجة كبيرة جدا حيث كانت قيمة R^2 في أغلب الدوال أكثر من 0.95% كما ورده في المبحث الثاني).

والفرق بين مجموع الحقن الكلي التوازني ومجموع التسرب الكلي التوازني(15137641.89) مليون دينار وهو يمثل 27% من قيمة مجموع الضخ التوازني وتعد هذه نسبة مقبولة سوف يتم أضافة هذا الفرق على عناصر التسرب وذلك بنسبة 85% الى الادخار و 15% الى الضرائب وأستبعاد الاستيرادات التي تمثل 75% من مجموع عناصر التسرب لسنة 2008 . وذلك لان الهدف هو أشباع الطلب عن طريق تنشيط الانتاج المحلي وليس عن طريق الاستيرادات .

ولهذا تصبح قيمة الادخار والضرائب التوازنية كالاتي:

مليون دينار قيمة الادخارالتوازني S=9232099.352+1286695.61=22099094.96

مليون دينار قيمة الضرائب التوازنية T=800362.5946+2270646.284=3071008.878

واذا كانت الضرائب لسنة 2008 تبلغ (2398214.7) مليون دينار هذا يعني يجب رفع قيمة الضرائب بنسبة 28.05% وهذا يمكن تحقيقه من خلال تفعيل الضرائب ولا سيما الضريبة الكمركية التي تعد منخفظة جدا ولم تؤدي دورها ولا سيما التنموي في الحد من الاستيرادات وحماية القطاعات الاقتصادية ولا سيما الزراعية والصناعية .واذا كان الادخار لسنة 2008 يبلغ (19119446.4) مليون دينار هذا يعني يجب رفع قيمة الادخار بنسبة 15.58% عن قيمة لسنة 2008 .

أما الاستيرادات لسنة 2008 فبلغت (48249768.6) مليون دينارو هذا يعني يجب خفض الاستيرادات بنسبة 37.3% عن قيمتها لسنة 2008 .

وفي هذه الحالة سوف يكون مجموع عناصر التسرب في الاقتصاد مساوية لمجموع عناصر الضخ وبالتالي تحقق التوازن الاقتصادي للدخل عند مستوى الطلب الكلي وأختفاء فجوة فائض الطلب .

5.الاستنتاجات والتوصيات:

1.5:الاستنتاجات:

1- بلغ مقدار فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد العراقي (44680170.88) مليون دينار وهو يمثل 59.0 % من قيمة العرض الكلي في حين بلغ مقدار فائض الضخ عن قيمة التسرب في الاقتصاد (47124394.74)مليون دينار وهذا يمثل 171.6%من قيمة التسرب هذه المؤشرات تعكس مقدار فجوة فائض الطلب الذي يتعرض لها الاقتصاد العراقي .

2- تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الدخل التوازني والبالغ (7572396.694) مليون دينار يعتبر خيار غير عملي في الوقت الحاضر، لانه يتطلب خفض للنفقات بدرجة كبيرة جدا"،فبالنسبة

لقيمة عناصر التسرب يتطلب خفضها بنسبة 75.4% من قيمتها لسنة 2008 ،اما بخصوص مجموع قيمة عناصر الضخ فيتطلب خفضها بمقدار86.6% ، وهذه النسب الكبيرة يترتب عليها أثار أقتصادية وأجتماعية أكثر ضررا من أثار فجوة فائض الطلب.

3- الخيار الاكثر عملي تحقيق التوازن الاقتصادي للدخل عند مستوى الطلب الكلي والبا لغ(52252567.57) مليون دينار. ولتحقيق ذلك يتطلب خفض مجموع قيمة مفردات الضخ لسنة 2008 بنسبة 56.8% ،اما بالنسبة لمفردات التسرب فيجب زيادة الضرائب بنسبة 28.5% وكذلك رفع قيمة الادخار بنسبة 15.58% ،اما الاستيرادات فيجب خفضها بنسبة 37.3% .

4- كان للظروف غير الطبيعية التي مره بها الاقتصاد العراقي ،والتي تمثلت في الحروب والحصار الاقتصادي أثارا سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية ، وقد كانت مدة التسعينات أوضح صورة لهذا الاثر السلبي ،حيث أنخفض متوسط دخل الفرد بصورة كبيرة جدا ، وكذلك تراجعه بنسبة مساهمة الاستثمار والانفاق العائلي والانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي الى (2.9%،27%،) 13.4% على التوالي.

5- كان لتطبيق مذكرة التفاهم ورفع الحصار الاقتصادي أثار أيجابية على المؤشرات الاقتصادية بصورة عامة ولا سيما الصادرات والاستيرادات والاستهلاك العائلي ، وهذا ما توضحه دوال هذه المتغيرات ، اذ شهدت دالة الصادرات تغيرا هيكليا موجبا بلغ (11535996) منذ سنة 1980 أما دالة الاستيرادات فقد شهدة تغيرا هيكليا موجبا بلغ (18247026) منذ سنة 1999 ، وشهدت دالة الاستهلاك العائلي تغيرا هيكليا موجبا بلغ (11683801) منذ سنة 2004.

2.5 التوصيات :

1- لتحقيق التوازن الاقتصادي (تحقيق التعادل بين مجموع عناصر الضخ ومجموع عناصر التسرب)، لابد من وضع خطة أقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تكون من أهدافها تحقيق هذا التعادل وذلك من خلال تطبيق السياسات الخاصة بكل مجموعة وكالاتي .

- بالنسبة الى عناصر الضخ أتباع الاتي:

أ- خفض الانفاق الحكومي الا في المجالات الضرورية والتي تساهم في دعم القطاعات الاقتصادية الانتاجية من أجل توسيع العرض الكلي من جانب وخفض قيمة الضخ الكليمن جانب اخر.

ب- خفض قيمة الصادرات ، بحيث يتم الموازنة بين حاجة الاقتصاد الانية من أيرادات الصادرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ج- تخطيط الاستثمار بحيث يتم التأكد على توجيه الاستثمار نحو القطاعات الانتاجية ولا سيما التي تسهم في زيادة العرض الكلي والتي تحقق أكبر قدر من الترابطات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

- بالنسبة الى عناصر التسرب اتباع الاتي:

أ- تفعيل دور الضرائب الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما في مجال تمويل الميزانية العامة وتشجيع وحماية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب- تشجيع الادخار على مستوى الاقتصاد القومي لماله من دور رئيس في تمويل الاستثمار والحد من الاستهلاك غير الضروري وبالتالي الحد من فجوة فائض الطلب.

ج- الحد من الاستيرادات وحصرها في المجالات الضرورية الاستهلاكية والاستثمارية التي تخدم المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي لذا لابد من وضع خطة تفصيلية للاستيرادات .

2- التأكيد على تنويع الصادرات غير النفطية وذلك من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية المختلفة لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وما لهذا من أثار سلبية كبيرة ولا سيما في حالة الازمات التي تتعرض لها تلك الصادرات .

3- محاربة الفساد الاداري والمالي في مختلف مفاصل الاقتصاد لما لهذا من أثرا" أيجا بية أقتصادية وأجتماعية مختلفة ولا سيما فيما يتعلق بموضوع البحث اذ يساهم هذا في خفض الانفاق على مستوى الاقتصاد وبالتالي خفض حجم فجوة فائض الطلب الكلي.

المصادر:

1-لمزيد من التفاصيل انظر.

el Parkin and Robin Bade; Canada in the Globlal environment ,fourth edition ,Toronto ,p.544.

N.Gregory Mankiw ; Priciples of economics ,the Dryden press, new York,19988, pp 644-645.

-Robert.J Carboush ; International economics, eighth edition ,south-western.usa, 2002;p.436.
-Sanjan Rode; Advanced Macroeconomics, Jayawant inddia,2012.p.13.
- د.البيرماني، خزعل ،مبادىء الاقتصاد الكلي،مطبعة الديوان، بغداد،(بدون تاريخ) ص ص 306-335 .
- د. خليل ،سامي ،نظرية الاقتصاد الكلي ،الكتاب الاول،مطبعة الاهرام ،القاهرة، 1994،ص ص 353-380
2.Micha-Abbas Alnasraw; The economy of Iraq, Green wood ,press, usa,2010,p10.
3 . د.علي ،أحمد بريهي ،اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق،بغداد، بيت الحكمة ،2011 .
4 .د.البصري ،كمال، الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي ،المهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، بدون تاريخ.
5 .نفس المصدر السابق .
6.دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد القياسي ،سلسة ملخصات شوم ، دار ماكجروهيل للنشر، 1982 ،ص ص 189-190 .
7. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوحيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

الملحق الاحصائي: بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (1980-2008)

السنة	الناتج المحلي الجمالي	الانفاق الاستهلاكي العالي	الانفاق الحكومي	اجمالي تكوين راس المال الثابت	الصادرات	الاستيرادات	الضرائب	الادخار
1980	15948.4	3601.9	2451.2	3807.2	10012	4978	505	9389
1981	11143.6	4156.2	3446.2	5708.1	3588	7068	538	2256
1982	12777	6035.6	4468.2	6536.5	3351	8447	780	512
1983	13255.7	6848.4	5475.3	5513.2	3107	4156	441	-704
1984	14922.4	7815.2	4989.1	4433.4	3734	4316	678	443
1985	15493.8	8098.7	4431.8	4301.1	3775	4476	838	961
1986	15063	8397.7	5252.8	3859.2	2418	3874	783	-673
1987	17900.6	9204.4	5673.8	3657.8	4087	4598	708	650
1988	20032.5	10101.4	6260	4396.6	3826	4433	1020	1203
1989	21025.8	15984.8	5990.1	6305.5	4483	4667	1035	-3639
1990	55952.4	25295	6142	6220	4305	4154	1025	24364
1991	41078	40026.3	7033.3	2086.2	548	1062	486	-5468
1992	107753.1	63339.2	8691.4	5729.5	670	1541	713	36593
1993	305608.1	100234	15771.8	23994.3	243	1509	1646	190868
1994	1570702.9	563758	42734.6	46685	590	1062	6218	964682
1995	6384913.3	2784330	156117.7	11567.7	360	1046	40968	3445152
1996	5323871.5	2394361.0	158755.3	47747	596	1152	45304	3771312

-226890	127669	6390612	9636521	252849.1	1286556.2	2637831.3	9804751.6	1997
127324	169310	9306900	13340862	412065.1	3020603.9	5451845.4	13772379.1	1998
7917639	290908	20912666	26756096	754492.6	3880197.9	6297974.6	29253129.6	1999
1259873	434753	24922476	38013666	146525.7	5944656.8	7899171.8	40470980.2	2000
8161881	545885	25411296	26967420	2531440.9	6488987.4	8123672.1	34108514.4	2001
6393975	405160	20179997	28949901	2199076.8	7919967.6	9956626.5	34123696.2	2002
1371824.6	186790	22734254	22897246	3151169	3631594.9	13616500.9	20562256.4	2003
1387579.7	246000	34050969	29956020	2857807	13608947.3	19538773	38058543	2004
8228016.8	777000	45145710	39963945	10182362.2	14683390.3	27593239.7	53386428.6	2005
1911946	125950	36914708	48780390	16282945.8	14984454.1	35526339.7	80459422.4	2006
	132581	31422753	51158039	7530404.4	20871484	42963013.3	93981672.4	2007
	239821	48249769	79028559	23240539.1	26139166	46091355.7	129852309.4	2008

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،مديريةالحسابات القومية[7].

.....

.....

.....